حريصاً أيضاً على التمييز بين ادعاءات الحقيقة التي تفترض وجود أرضيات ثابتة (إجرائية أو مفهومية) وبين "أفكار العقل" التي لا يمكن أبداً برهنتها أو إثباتها بالإستناد إلى معايير مشابهة، بما أنّ مرجعيتها المطلقة تحيل إلى عالم حسّي (*sensus communis*) أو "فلك عامّ" من القيم الأخلاقية والإجتماعية المتنوّرة التي لن تخسر إطلاقاً شيئاً مما تختزنه من قدرة تنظيمية لمجرد فشلها في التحقّق ضمن شروط العالم الحقيقيّ.[٤٠] لقد فتح هذا لبعض المعلّقين الحاليين (بينهم ليوتار) الطريق لقراءة مابعد حدائية لكانط تركّز على المغايرة المطلقة - الإفتقار إلى أية أرضية مشتركة للحكم - بين مختلف "أنظمة العبارة"، "الخطابات"، أو "العاب اللغة" المعنيّة.[٤١] من وجهة النظر هذه ينشأ تعسّف محتمل وكبير مردّه أنه قد يتخطّى نظام عبارة معيّنة الحدّ أو يهدّد بضمّ أراض مجاورة، كأن، على سبيل المثال، تتفرّد الإدّعاءات المعرفية للحقيقة (أو أحكام الحقيقة والزّيف) بالسلطة القضائية ضمن نطاق الحوار الأخلاقي أو السياسيّ - الإجتماعيّ. إنّ تأثير قراءة كهذه سيكون بالتالي وضع إسفين - أو مبدأ من اللاّتناسقية الصرّفة - بين مختلف أنظمة المعرفة والحكم حيث أن العلاقات فيما بينها لدى الكانط هي في واقع الأمر إشكالية (بما أنّها موضوع لجدل متنوّع المناهج) ولكنّ كانط، وعلى نقيض ليوتار، مايزال يراها قادرة في النهاية على إصدار حكم قضائيّ عقلاني. نتيجة أخرى تنبثق بوضوح من معالجة ليوتار لمبدأ التسامي الكانطي - النقطة القصوى للمعرفة والتمثيل - بوصفه موضوعة تتخطّى أهميتها بكثير نطاق الحكم الجماليّ. التسامي، كما نظّر له كانط، يعمّق إحساسنا بالمسافة التي تفصل ادعاءات الحقيقة الأخلاقية عن تلك ذات الطبيعة المعرفية، أو بين أنواع الحدس الحسّي التي يمكن أن تُخضَع لمفاهيم ملائمة (بطريقة الفهم النظريّ) عن أحكام تنتمي إلى حقل أفكار وقيم أو مبادئ "ماوراء حسّية"[٤٢]. و هكذا، يتجلّى التسامي لدى ليوتار كهامش لمغايرة راديكالية تستوطن خطاباتنا عن الحقيقة والقيمة، أو أنواع التعسّف التي تنتج لامحالة